

المساجد

١٣١٥

منصر في يوم السبت ٢٠ شعبان سنة ١٣١٧ الموافق ٢٣ ديسمبر (كانون ١) سنة ١٨٩٩

﴿الشريعة والطبيعة والحق والباطل﴾

(أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا .
ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله . كذلك يضرب الله
الحق والباطل . فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في
الارض . كذلك يضرب الله الامثال)

ان لله تعالى خلقه منها جميع مانعرفه من هذه الاكوان . وشريعة
اختلفت احكامها باختلاف احوال الاجتماع لنوع الانسان . ثم ثبتت
اصولها وقواعدها العامة بالسنة الصحيحة والقرآن . على وجه ينطبق على
مصالح البشر في كل آن . ولولا هذا لم يصح ان تكون شريعة عامة لكل
زمان ومكان . فالخلق أو الطبيعة من الله كما ان الديانة والشريعة من عند
الله . فذلكم الله ربكم الحق وكل ما كان من الحق فهو حق فمن قال ان
الطبيعة أو علمها باطل كمن قال ان الشريعة أو العلم بها باطل كلاهما تجري
على مقام الربوبية بنسبة الباطل الى الحق تعالى عن ذلك علوا كبيرا . وربما
يستبعد بعض الناس هذا القول بالنسبة للطبيعة دون الشريعة ولكن الذين

يتلون القرآن حق تلاوته أولئك يؤمنون به . وائل عليهم قوله عز وجل (ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات لاؤلى الالباب . الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقنا عذاب النار) فاذا كانت آيات الله تعالى في خلق العوالم العلوية والسفلية وحوادثها الطبيعية - كاختلاف الليل والنهار - انما يعرفها العقلاء باستمرارهم على التفكير فيها فلا جرم ان اكثرهم تفكرا اكثرهم علما واجدرهم بمعرفة الله تعالى وتعظيمه والايان بقدرته وكمال علمه وحكمته . وما شذوذ بعض الناظرين في علوم الطبيعيات والهئية اشتغالا بالصنعة عن الصانع الا كشدوذ الناظرين في علوم الشريعة المنوسمين فيها عن العدالة في الاحكام والعفة في المعاملة وهما روح الشريعة فاننا نسمع الناس يرمون رجالا من اوسع العلماء والقضاة الشرعيين علما بالاحكام بما لا يرمون به سائرهم . وما كان الزينغ والانحراف من هؤلاء وأولئك من علمي الطبيعة والشريعة فيكونا باطلين وانما هو فساد في التربية زاد بالعلم فسادا (في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا) ومثل العلم بشقى به قوم ويسعد آخرون مثل الحنظل والبطيخ يسقيان بماء واحد فيزيد الاول مرارة والثاني حلاوة (يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به الا الفاسقين)

من حقيقة الشريعة ان جميع ما جاءت به من العقائد والآداب والاحكام موافق لمصالح الناس ومساعد لهم في معاشهم ومعادهم ولذلك كانت كلياتها حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال فاذا نسب اليها شيء فيه مفسدة أو منافاة لمصلحة فهو ليس منها وان أسند الى علماءها ودون في كتبها لان هذا من الباطل . ومن حقيقة الطبيعة انها قامت بقوانين ثابتة

وسنن مطردة (يسمونها نواميس) بحيث يتمكن الناس من الانتفاع بها كلما زادوا علما بسننها وقوانينها . ولو كانت مختلفة النظام تجري فيها الحوادث بغير احكام لما اهتدى الناس للانتفاع بها ولما صح الاستدلال بها على علم مبدعها وحكمته وكمال قدرته ونفوذه مشيئته . فمن يرى في الطبيعة خلاا أو فسادا فانما يريه اياه ضعف نظره أو ظلمة بصيرته فيلنل عليه قوله تعالى (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور . ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير)

لولا الخليقة والطبيعة لم توجد الديانة والشرية فان الله تعالى خلق الانسان في هذا العالم كثير الحاجات والضرورات ميالا بفطرته الى الكمالات وبلوغ الغايات وجعل له الوجدان والمشاعر والعقل ليهتدي بها الى ما يطلبه فطرته وتقتضيه خلقه ولكنه جعل بين أفراده تباينا في هذه المدركات لتباين بها مقاصدهم وأعمالهم . والمباينة والتفرق في هذا هما منشأ اختلال المصالح الاجتماعية فمن ثم كان في أشد الحاجة الى هداية رابعة تقرب التباين وتجمع المتفرق وقد منح الله الانسان هذه الحاجة بالشرية . ومقاصد الشرية وأسماها (١) الاستدلال بالطبيعة عامة على موجدها ومبدعها وما اتصف به من صفات الكمال و (٢) تقويم الطبيعة الانسانية بهتديب أخلاقها وترويضها بضروب من العبادات ليسهل على الانسان الوقوف في تصرفه بالطبيعة العامة على صراط الاعتدال و (٣) تحديد الحقوق والواجبات وبيان أحكام العمل بها و (٤) تبشير من وقف من الامم عند الحدود بالسعادة في الدنيا ووعدده بالمشوبة في الآخرة وانذار من تعداها بالشقاء العاجل ووعدده بالانتقام الآجل . فالعلم بالطبيعة مرتبط بالعلم بالشرية يكمل بكماله وينقص

بنقصه . فمن لا يعرف الكون ونظامه وطباع البشر وتوابع العقلية والجسدية وارتباط بعضهم ببعض وما وصلوا اليه من العلم بطبيعة الكون وكيفية تصرفهم فيه على وفق مصالحهم ومنافعهم لا يمكنه ان يعرف مقاصد الشريعة وكيف يؤخذ الناس أو يأخذون بها وهذا الامر واضح بنفسه وان ضل عنه كثير من المتممين الى علم الدين . المتوهمين ان شرع الله يعرف بالاستنباط من الفاظ المؤلفين . وكمال العلم به يكون بالجهل بالخليقة وأحوال الخلق أجمعين !!

نتيجة هذا كله انه يجب ان لا يكون في الدين والشرعية شيء مخالف لما في الخلق والطبيعة لأن كلا من عند الله وحاشا ان يصدر عن تلك الذات العلية التناقض والاختلال وأي أمر ينافي الكمال . وما عساه يوجد في الكتب الدينية أو يجري على ألسنة رجال الدين من قول ينم علوم الخلية أو يرمي الى بطلانها أو ينهى عن تعلمها فهو من الناس لا من الله الصقوه بالدين لشبه عرضت لهم أكثرها لفظية أو لمحض الجهل . على انه يوجد في كتب العلوم الطبيعية مثلما يوجد في كتب العلوم الشرعية من الأقوال والآراء المبنيه على الظن والحرص واليقيني من مسائل العلوم الطبيعية وما يلحق بها هو ما ثبت بالمشاهدة والاختبار أو البراهين القطعية كالبراهين الرياضية على الكسوف والخسوف وكثير من مسائل الهيئة الفلكية وغيرها ولا يطلقون اسم العلم في هذا العصر الا على ما ثبت بالتجربة والاختبار العملي . واليقيني من مسائل الدين هو ما ثبت بنصوص القرآن والسنة المتواترة كأصول الاعتقاد والاركان الخمسة وسائر المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة . فهذه المسائل اليتيمية لا ينفي شرعها طبيعيا أبدا ومتى نافي قطعي من قسم منها ظنيا من القسم الآخر يترك الظني للقطعي الا اذا أمكن الجمع بينهما .

وإذا تعارضت الظنيات ترجح الشرعي على غيره

علمنا ان الشريعة والطبيعة كليهما حق من الله تعالى والحق لا تكون آثاره وتاثيره الا صالحة وثابته ثباته والباطل لا يكون الا مضطربا ومتزعزعا وآثاره تفنى بفناؤه وتزول بزواله فاذا تصارع الحق والباطل لا يلبث الحق ان يصرع الباطل (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق) وفي الزبور الذي في أيدي أهل الكتاب مأمثله ان الذي تكون مسرته وغبطته في الناموس الالهي ينجح في عامة أعماله ويكون كالشجرة عند مجاري المياه تثمر في أوانها ولا يذبل ورقها وأما الاشرار فهم ككهشيم تذروه الرياح لا ثبت لهم في طريق الدين قدم (لان الرب يعلم طريق الابرار أما طريق الاشرار فهلك) والامثال على هذا في القرآن كثيرة ومن أبلغها وأظهرها الآيات التي افتتحنا بها هذه المقالة . ثبات الحق وزهوق الباطل ثابت في الطبيعة كما هو ثابت في الشريعة ويسميه الحكماء الذين اهتدوا اليه (الانتخاب الطبيعي) يعنون ان طبيعة الوجود تقضي بقاء الاصلح الاتع في الكون وتلاشي ما سواه . والاصح في الطبيعة ما كان جاريا على سننها ومندرجا تحت نواميسها والاصح في الامور الشرعية ما كان موافقا لاصول الدين وقواعده وأحكامه . من حيث انها هادية للارواح في شؤونها الروحية ومصالحها الاجتماعية . فيمكننا على هذا ان نستدل من الشريعة والطبيعة معا على ان الامة الخندولة المهضومة الحقوق المغلوبة على أمرها لا بد ان تكون على الباطل أي زائفة عن صراط الشريعة متنكبة سنن الطبيعة (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً)

كأنني بأكثر القراء من اخواني المسلمين وقد انتهوا الى هذه المسئلة

فاضطربت أفكارهم وانفعلت أرواحهم وسبق الوسواس الى أذهان بعضهم بان قصارى هذا القول طعن بالاسلام لان أهله مخدولون في هذا الزمان في كل قطر ومكان واعتراف بأحقية أديان أخرى ثبتت سلطه أهلها واستقام أمرهم ونجحوا في أعمالهم وعلت كلمتهم على المسلمين . ومنهم الوثني ومن لا يدين بدين . مهلا مهلا . استوقف أيها المنتقد سر بك . واستغفر ربك . ولا تقف ما ليس لك به علم . فان بعض الظن اثم . واعلم ان ما آراه من الباطل ثابتا قويا فانما ثباته بالتوكؤ على أركان من الحق كالنظام ومراعاة سنن الله في الخلق والاخلاق والسجايا الفاضلة كالصدق والامانة فالحق ثابت في نفسه والباطل ثابت به أو شبيهه بالثابت فلو تداعت أركان الحق عند هؤلاء لسقط الباطل بل لتبين زهوقه وبطلانه ولما ثبت بنفسه قط وما آراه من خذلان المسلمين واضمحلال سلطتهم مع حقيته دينهم فسيبه عدم السير على منهاج دينهم وهذا كتابهم ينطق عليهم بالحق (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمه أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) . وقد كتبنا في منار السنة الاولى مقالة تحت عنوان قوله تعالى (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون) أتينا فيها بالقول الفصل في دعوى المسلمين ان نجاحهم وارتقاءهم بدينهم ودعوى الباحثين في طبائع المنزل وعلوم الاجتماع وال عمران ان شقاء المسلمين وضعفهم العام انما جاءا من قبل دينهم لانه لا شيء آخر يناط به تاخرهم في جميع الاقطار . وان ترقهم انما يكون باحتذاء أوربا وتقليدها . وخلاصة ما هنالك ان كل واحد من القولين له وجه وفيه قصور والصواب ان الاسلام جامع لاسباب السعادة الدنيوية التي زالها الغربيون ومن تلا تلومهم كاليابانيين على اكمل الوجوه وزاد على ذلك بيان

أسباب سعادة الآخرة ولكن المسلمين انسلوا مما أرشد اليه الدين من أسباب السعادة كاستقلال الارادة والرأي وتطهير النفس من أدران الخرافات وصدأ الاوهام وصقلها بصقال الحجج والبرهان في جميع ماأخذ به واطلاق العقل من قيوده وتسريحه في عوالم الطبيعة علويها وسفليها ليجت عن حقائقها وينتفع بها فان الله ما قال (وخلق لكم مافي السموات وما في الارض جميعا منه) الا ليرشدنا الى هذا انسلوا من هذه الارشادات كلها باسم الدين وتبع هذا فساد الاخلاق والاعمال فلا غرو اذا قال القائلون ان الدين هو الذي حال بينهم وبين الترقى فانهم يرون ان دين الناس ما هم عليه . وبيئنا هناك أيضا ان دين الاسلام هو دين الفطرة ، أي الخليقة والطبيعة ، وانه بيّن في القرآن سنّه في هلاك الامم بمثل قوله « ولقد أهلكتنا القرون من قبلكم لما ظلموا » وقوله (واذا أردنا ان نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) وبيّن سنّه في نجات الامم وحفظها من الهلاك بمثل قوله (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون) والمراد بالظلم هنا الشرك خاصة فان من أشرك ظلم نفسه وفي الآية الاولى ما يعم الجور في الاحكام والاعمال نص على ذلك المفسرون وبه يرتفع التناقض . فقد بيّن ان المصلح لا يهلك وان كان مشركا وبيّن في آيات أخرى ان الصلاح والإصلاح سبب ارث الارض وان الله لا يصلح عمل المفسدين . وكل شيء فصلناه تفصيلا

فالقرآن بجملته وتفصيله حجة على المنتسبين الاسلام بانهم على غير الحق الذي جاءهم به بل ان تعريف الدين عندهم بانه سائق الى النجاح في الحال والفلاح في المال حجة عليهم فانهم غير ناجحين . وأما الامم الناجحة

المرنقية فانها أخذت باسباب الترقى الدينوي التي أرشد اليها القرآن من طبيعية وشرعية ولكن لا على انها من القرآن بل على انها نافعة في ذاتها معقولة بنفسها والنتيجة في الدنيا واحدة . وابتغاء مرضاة الله تعالى بالأعمال النافعة يجعلها نافعة لدورها في الآخرة أيضا . فاذا كانوا قد ربحوا بهذا سلطة الدنيا وسمادتها فنحن قد خسرنا ببركة الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين . ولا ينكرن علي هذا أحد شم رائحة الاسلام اذ لا يجهل أحد انه قرن مصالح الدنيا والآخرة بعضها ببعض وجعل غايته سعادة الدارين ففقد احدهما من مجموع الامه دليل على فقد الاخرى ولا النفات، للأحاد فأنما كلامنا في الامم . فنذبروا وتدكروا أيها المسلمون . ولا يخذعنكم المأولون الناشون . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون .

تقرير فضيلة مفتي الديار المصرية

(في اصلاح المحاكم الشرعية)

(الاعمال الحسايه)

يوجد في تعريفه الرسوم بعض الالتباس وظهر ذلك في العمل وكثير من القضاة عليها انتقادات تحتاج الى النظر كما جاء في المادة (٢٣) من تلك التعريفه من ان البراء من الدين أو من الدعوى بمعلوم يؤخذ عليه الرسم في المائة واحد ثم صدر منشور النظارة بان البراء من مؤخر الصداق يؤخذ عليه خمسة قروش ثم تلاه منشور آخر بان الخمسة قروش تؤخذ فيما اذا زاد المبلغ الذي حصل فيه البراء عن الف قرش والا فيؤخذ تلك الخمسة قروش ثم صدر منشور ثالث يقضي بأنه اذا حصل خلع أخذ رسم الخلع خمسة قروش ولم يؤخذ على البراء شيء

ومما لاحظته القضاة ان المادة (٦) قضت باخذ رسم الايلولة فلو جاءت الايلولة غير مقصودة كما لو حصلت في ضمن عقد بيع مثلا لعقارات موروثه فانه يؤخذ رسم الايلولة